مقومات فاعلية المجتمع المدني العربي
مع إشارة خاصة لحالة مصر

نيڤين زكريا محمد أمين*

ملخص: يتناول موضوع البحث «مقومات المجتمع المدني لتحقيق تنمية بشرية مستدامة» المرتكزات الأساسية التي يتسنى من خلالها للمجتمع المدني بمجمل مؤسساته أن يحقق التنمية البشرية بمختلف أبعادها سعياً إلى توسيع خيارات البشر وقدراتهم ودعم البدائل المتاحة وتتمثل هذه المرتكزات في الآتي:

أولاً: الالتزام باعتماد الرؤية الاستراتيجية والتخطيط العلمي باعتبارهما بمثابة المحرك الحقيقي في تحقيق التنمية المستدامة بين مختلف القطاعات.

ثانياً: توفير المناخ الديمقراطي الملائم والذي يستند على تمكين الشعب من حكم نفسه من خلال أشكال متعددة من الاستقلالية.

ثالثاً: البناء التشريعي والتأكيد على التلازم ما بين النصوص الدستورية والتطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية.

رابعاً: العلاقة بين المدني والسياسي ويتناول هذا البعد أنماط هذه العلاقة مشيراً إلى ضرورة وجود دولة قادرة على إتاحة حكم جيد وتكوين رأس مال اجتماعي إيجابي.

خامساً: إتاحة المشاركة وتطوير الوعي الاجتماعي.

سادساً: قضية التمويل والتي يتوقف عليها حجم النشاط وتنوع مستواه وأثره على المجتمع الذي تستهدفه، هذا بالإضافة إلى عدم التكافؤ في فرص الحصول على التبرعات والهبات.

سابعاً: البحث والتطوير وتوافر نظام دقيق للمعلومات.

(*) قسم الاجتماع، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

وأخيراً: الشراكة بين مختلف القطاعات العام والخاص وغير الحكومي – والتي تبني على عدة أسس منها: الرغبة في التغيير وتعميق الحراك الاجتماعي والمشاركة المبنية على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم. ويطرح البحث في النهاية بعض الاستخلاصات العامة والتي تنصب على رؤية وتحليل القضايا المتعلقة بالمتغيرات العالمية.

المصطلحات الأساسية: المجتمع المدني، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الرؤية الإستراتيجية، الديمقراطية، رأس المال الاجتماعي، المشاركة، الشراكة.

إذا كانت التنمية البشرية عملية دائمة ومستمرة، تهدف إلى توسيع خيارات البشر وقدراتهم ودعم الخيارات والقدرات الراهنة، من خلال تكوين رأس مال اجتماعي لتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأنسب الطرق المتاحة، دون الإضرار باحتياجات الأجيال اللاحقة، فإنها ستسهم – بلا شك – في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والديمجرافية والاجتماعية بشكل عام، وكذلك في التعامل مع قضايا التعليم والصحة والمشاركة موضوع الدراسة خصوصاً؛ لأنها عندما توسع وتدعم الخيارات – سواء المتاحة أو الممكنة – أمام البشر لتحسين نوعية الحياة بشكل مستدام، تتطلب مشاركة العنصر البشري وقيامه بدور فاعل. ومن خلال المشاركة سوف تتحول الجماهير، وبخاصة الفقراء، من مجرد فئات متلقية سلبية للمساعدات والدعم إلى أخرى فاعلة إيجابية، بل وسيطة في عملية التغيير الاجتماعي، وفي هذا الإطار يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني وآليات عملها.

وترتكز التنمية البشرية الحقيقية القائمة على مجتمع مدني فاعل على توافر المناخ الديمقراطي النابع من الحكم الصالح، ومن رؤية مجتمعية على قناعة بأهمية الممارسة الديمقراطية، فالاثنان – أي الديمقراطية والحكم– يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية. ولن يتسنى تحقيق التنمية باعتبارها توسيع خيارات البشر وتعزيز الخيارات الراهنة دون تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس مطالبهم ومستقبل مجتمعاتهم، وتمكنهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المنابر المدنية؛ وذلك لأن الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يكون له مغزى إلا إذا كان له محتوى اجتماعي يسنده.

وانطلاقاً من أن الدمقرطة هي عملية يؤدي فيها النظام السياسي دوراً مؤثراً،

وتزيد عبرها المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، فإنه يكون من الضروري توافر المشاركة والمنافسة الخلاقة بين الفئات الاجتماعية والقائمة بالأساس على إرساء قيمة المساواة الفعلية بين العامة لتحقيق الحد الأدنى من الشفافية ومن ثم المحاسبية، حيث تضمن المساواة أن يكون لدى كل فرد القدرة على أن يشارك في الشؤون التي تخص مجتمعه، في ظل ترسخ قيم الشفافية والمحاسبية، التي تعد متطلبات قاعدية لمساعدة العامة للمشاركة في صنع القرارات غير الرسمية التي تقدم حلولاً وبدائل في مختلف المجالات التي يُعنى بها مجتمعهم (Schmitz, 2004).

واستناداً إلى أن الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه (وهو ما أقره إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة)، فقد أصبحت قضية المشاركة لب قضية حقوق الإنسان والتنمية، وخياراً إستراتيجياً أمام جميع فئات المجتمع – ولاسيما الفقراء والمهمشين –، ومطلباً ضرورياً في سياق التطورات العالمية الراهنة وتحدياتها. وتصنف المشاركة إلى نوعين؛ الأول: أن يشارك المواطنون في مجال جزئي صغير من الحياة (مشاركة جزئية Micro)، مثل مشاركة المنظمات غير الحكومية في النهوض ببعض أوجه العمل الاجتماعي. الثاني: مشاركة المواطنين في إدارة حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال (مشاركة كلية Macro، كمشاركة الأحزاب في العمل السياسي للحصول على نصيب في السلطة ومؤسساتها عن طريق التنافس على مقاعد البرلمان. ويذهب بعض الباحثين إلى الحديث عن مستوى ثالث وسيط بين هذين المستويين، يأخذ شكل المنظمات النقابية كالنقابات المهنية والعمالية. (محمود عبد الفضيل، 1999).

وما يتعلق بطبيعة العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة، فإن هناك آراء تذهب للفصل بينها فصلاً تعسفياً؛ فلا توجد علاقة ممكنة للجمع بين مجالات المشاركة الثلاثة، وإنما تقوم المستويات بدورها ومجال نشاطها كل على حدة دون الرجوع أو اللجوء للمصادر الأخرى القائمة بالمشاركة، على أساس عدم الخلط بين الأهداف ومجالات النشاط، ومن ثم عدم حدوث نوع من اللبس والاشتباك، وتذهب آراء أخرى للدمج بينها وضرورة إيجاد علاقات وارتباطات مشتركة بين هذه المستويات، التي تؤدي إلى مزيد من تنسيق الأهداف والأدوار والأنشطة بين المؤسسات والأحزاب والنقابات المنوطة بتحقيق المشاركة باختلاف مستوياتها، وهذا بدوره يترتب عليه

المزيد من الرؤية الأكثر إيجابية وتكاملية. ويمكن القول إن جميع مستويات المشاركة – بدءاً بالمشاركة الجزئية للمنظمات غير الحكومية، مروراً بالمشاركة الوسيطة للنقابات المهنية والعمالية، وانتهاءً بالمشاركة الكلية للأحزاب السياسية – لن تحقق غاياتها بوصفها قوى ضاغطة ومؤثرة قادرة على الإصلاح والتغيير، إلا من خلال التفاعل فيما بينها وتبادل التأثير بشكل إستراتيجي لتحقيق جل أهدافها، التي ينبغي أن تكون واضحة ومحددة.

ويتطلب دعم عملية المشاركة ضرورة توافر عدد من العناصر الأساسية لعل أهمها؛ أولاً: تفترض المشاركة مسبقاً عقلاً متفتحاً an open-minded وفلسفة سياسية – اجتماعية تقوم على التسامح، وتفسح مجالاً للنمو والتقدم القادر على التقويم الذاتي من خلال كونه نتاجاً لإسهامات فئات عديدة من البشر. ثانياً: أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية السياسية العامة an overall political strategy حتى يمكن تنفيذها، ومن شأنها توحيد القوى المؤيدة لها داخل المجتمع من ناحية، وإمكان التعامل مع القوى المضادة لها واحتوائها من ناحية أخرى.

وأخيراً وجوب تطبيق مبدأ التدخل الأفقي الأدنى Minimum vertical intermediation الذي يعني المشاركة الفعلية للجماهير – الفئات المستهدفة – وإسهامها في تعديل بل – أحياناً – تغيير بعض التشريعات والسياسات التي تعرقل المسارات التنموية التي يطمحون إلى تحقيقها، وتطبيق مبدأ الترابط الرأسي الأعلى Maximum horizontal association؛ أي القيام بتنسيق أدوار كل من النخب والمثقفين والقيادات السياسية والتفاعل فيما بينهم – وليس الانعزالية في الأدوار لكل منهم – وذلك من أجل مشاركة أكثر فاعلية، وينبغي أيضاً أن توجد مجموعة من الوسطاء – كلما أمكن ذلك – بين مراكز صنع القرار والمشاركين من المنظمات القاعدية (Tri, 1986: 38). ومن ثم فإن المشاركة الشعبية الحقيقية تعد شكلاً من أشكال تحقيق الذات على المستوى الاجتماعي، لذا ينبغي أن تصبح ممارسة يومية، لأنها متطلب حيوي لتطبيق التنمية النابعة من الداخل على نحو محكم وفاعل، ومن دونها ستتعرض السياسات التنموية لخطر الافتقار إلى أسس راسخة واقعية نابعة من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني بمنزلة القنوات الشرعية الملائمة لحدوث مشاركة حقيقية ومشروعة لمختلف فئات المجتمع وطبقاته.

وعليه، باتت الحكومات أكثر وعياً بأهمية المشاركة الشعبية وبالدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المصاحبة لسياسات العولمة، التي انعكست بالسلب على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم، فإن الدولة التي بدأت قوية – أياً كان نمطها – لم تعد كسابق عهدها، وأصبحت عرضة للنقد الذي يفرض التراجع والانكماش في فضاء محدود تؤدي في إطاره مجموعة من الوظائف الثانوية. ولقد كان هذا التطور الحادث وليد ثلاثة ظروف؛ **الأول:** أن الدولة لم تستطع الوفاء بالتزام تحقيق تنمية حقيقية، ولم تنجح في تجسيد مشروعاتها الاجتماعية على أرض الواقع، **الثاني:** في عجز الدولة عن تعبئة الجماهير وحشدها ودفعها بإيجابية لإنجاز الأنشطة والمشروعات التنموية، والاستعاضة عن ذلك بالاستناد إلى بيروقراطية، من شأنها بناء التنمية بمعزل عن الجماهير؛ مما أدى إلى إجهاض الرؤى والمبادرات الخلاقة التي كان بإمكان الجماهير أن تقدمها لصالح التنمية، **الثالث:** ظهور فاعلين جدد – مؤسسات المجتمع المدني – ترتكز على مسلمة؛ مفادها أن تعبئة الجماهير ودفعها إلى المشاركة الإيجابية هي أقصر الطرق لتحقيق التنمية، وبناءً على ذلك حاولت هذه المؤسسات تدريب الجماهير وتأهيلها لتقود تنمية مجتمعاتها بأقل قدر من الموارد وأكبر عائد من الجهود التنموية. (علي أبو ليلة، 2002).

وعلى الرغم من افتقار الدول النامية إلى المصادر المالية والتقنية، فإن التوظيف الأمثل والممكن لمختلف مواردها البشرية ومعطياتها الثقافية، هو الحل الملائم والبديل، ولا سيما داخل إستراتيجية التنمية النابعة من الدخل An endogenous development، حيث يشكل الأفراد الذين يتمتعون بالحرية احتياطياً للقوة البشرية ومصدراً للتخيل والحكمة، لا يستهان به، وهي تحتاج إلى تعبئة يتم توجيهها لخدمة أغراض التنمية (Tri,1986).

وذلك يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تسعى سعياً حثيثاً إلى تجنب الأخطاء التي صادفت جهود الدولة وبخاصة خطأ الانفصال عن المجتمع أو محاولة تطويعه لرؤيته، ومن ثم هدفت هذه المؤسسات إلى التنمية أو التطوير من خلال المجتمع، وبدلاً من أن تبدأ تنمية الدولة من أعلى، فلتبدأ التنمية من قاع المجتمع Development From Below، لتعرف احتياجاته، واستثارة الجهود والفاعلية عند البشر من أجل الاعتماد على أنفسهم لإشباع هذه الاحتياجات. (علي أبو ليلة، 2002). بل نحت مؤسسات المجتمع المدني لما هو أبعد من ذلك؛ إذ أتاحت الفرص الحقيقية

للفقراء والمهمشين من خلال آليتين رئيسيتين؛ **الأولى**: إشراكهم في تقديم الخدمات – وليس تلقيها فحسب – ومن ثم قدرتهم على المراقبة والمحاسبة وتقويم جودة مثل هذه الخدمات التي سيترتب عليها التقويم – التغذية الراجعة Feed Back – مما سيمكن القائمين على وضع السياسات من تقديم خدمات أفضل للفقراء. **الثانية**: توفير المعلومات على نطاق واسع وإتاحة فرص استيضاح آرائهم والتعبير عنها من خلال صناديق الاقتراع، ومن ثم سرعة وصول الخدمات للفقراء واكتسابهم المزيد من المناصرة السياسية لحقوقهم من خلال تأثيرهم المتتابع على صناع القرار وواضعي السياسات (The World Bank, 2003).

ويتطلب تحقيق الآليات والوسائل التي تتيحها مؤسسات المجتمع المدني وتتفرد في تقديمها بشكل فاعل وعاجل وكفء، توافر عدة أسس رئيسة تمثل خلفيات لازمة لتوافر هذه الآليات وإمكانية تطويرها من ناحية، وإتاحة المزيد منها وفقاً للمتغيرات المحيطة من ناحية أخرى، وتتمثل هذه الأسس في الآتي:

أولاً – الرؤية الإستراتيجية والتخطيط العلمي:

يعد توافر الرؤية الإستراتيجية[1] بمنزلة المحرك الحقيقي في تحقيق التنمية المستدامة بين مختلف القطاعات، حيث إن التنسيق المطلوب بين شركاء التنمية لا يمكن أن يثمر إلا إذا تبنى المجتمع المحدد بمختلف مؤسساته رؤية إستراتيجية واضحة. (السيد يسين، 2004).

ونظراً لما تتميز به مؤسسات المجتمع المدني من تعظيم قيمة المشاركة المدنية من جميع الطبقات، وإرساء قيم الحرية والديمقراطية والعدالة بمختلف الأشكال والآليات، تكتسب الرؤية الإستراتيجية أهمية خاصة في هذا الشأن، وذلك عن طريق:

– تطوير الأساس النظري لرؤية مؤسسات المجتمع المدني والأنشطة وآليات ممارستها بشكل إيجابي، بما يساعده على تحديد طبيعتها والأدوار المنوطة بها وحدود مسؤولياتها وعلاقتها بالأطراف الأخرى.

(1) تعرف الرؤية الإستراتيجية على أنها "مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمع محدد في ربع القرن القادم. ووضع سقف ربع القرن تقديراً لواقعية التنبؤات في عالم يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ.

– تحديث الإستراتيجية التنموية في ضوء ما طرأ من متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية، وما استجد من عناصر ذات صلة بالتنمية البشرية من الزاوية الاجتماعية، وذلك على مستوى مؤسسات المجتمع المدني كلها، وعلى مستوى كل قطاع من قطاعاته على حدة، وتكون تلك الإستراتيجية مرشداً للخطط والبرامج والمشروعات التي تفي بالاحتياجات الاجتماعية.

– التزام التخطيط العلمي الذي يوازن بين الأهداف والاحتياجات والموارد المتاحة، ويراعي التوازن عند تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية على مستوى قطاعات المجتمع المدني، وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

– التكامل بين مشروعات مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها، تجنباً لتجزئة هذا العمل وضماناً لتوظيف موارده وخبراته بشكل مناسب ومراعاة للتخصص في أداء قطاعات المجتمع المدني، وتنويع أنشطة عمل هذه المؤسسات وآلياتها لتشمل مختلف الفئات المستهدفة من ناحية، وجميع مهام العمل الاجتماعي ومراحله من ناحية أخرى.

– التوازن بين البعدين العلمي والواقعي عند تصميم البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية، وعند توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة، مع إعطاء أولوية للشرائح والفئات المتدنية، خاصة تلك التي حرمت – لأسباب متنوعة – من توفير حد معقول من تلك الخدمات.

– تطوير آليات المشاركة في الخطط الإستراتيجية، بحيث تصبح مؤسسية Institutionalized، وثمة ثلاثة مستويات مختلفة لتحقيق ذلك؛ **أولها:** أن تصبح تلك الآليات جزءاً لا يتجزأ داخل الخطط الإستراتيجية للأجهزة الحكومية الحالية، **وثانيها:** إتاحة تكوين قوى جديدة داخل جميع القطاعات، يتركز هدفها في تأكيد المشاركة المجتمعية في الأنشطة، سواء الحكومية أو غير الحكومية، وأخيراً إدراج آليات المشاركة والعمل بمقتضاها في القانون المحلي ليكون لها سنداً تشريعياً. (Ackerman, 2004).

– وجوب كون الرؤى الإستراتيجية والخطط التنموية نابعة من ثقافة المجتمع وطبيعة وضعيته الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك لضمان فاعلية البرامج والمشروعات التي تستهدف الجماهير، الأمر الذي لا يحرم اختيار أفكار وبرامج قابلة للتنفيذ تتلاءم مع واقعنا المجتمعي.

وفي هذا الشأن فإن الفاعلين غير الحكوميين Non- state actors سواء المحليون أو الدوليون، مطالبون بالانخراط الفعلي داخل البيئة والأوضاع المحلية، وذلك للتمكن من تصميم المشروعات المرتبطة بالواقع وتنفيذها، ولذا فإن الرهانات المحلية النابعة من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع – في حالة كونها إستراتيجية وواقعية ومحددة – قادرة على أداء أدوار صنع القرار، ليس فقط على مستوى الدولة، ولكن بالنسبة للوكالات التنموية الغربية المانحة أيضاً (Stubbs, 2003).

ثانياً – توفير المناخ الديمقراطي الملائم:

انطلاقاً من أن الديمقراطية نظام تنتهجه الدولة لحكم الشعب، فإنه يعتمد على ثلاثة أسس رئيسية هي؛ مبدأ السيادة للشعب، أن الحكومات ينبغي أن تتشكل بناء على رضا المحكومين، فالنظام السياسي الذي يتمتع بالشرعية هو – بكل بساطة – الذي ينال رضا غالبية المواطنين، وهذا الأساس هو في الواقع لب مسألة شرعية النظم السياسية، علاوة على ضرورة احترام حقوق الأقليات. (السيد يسين، 2006).

وتهدف الديمقراطية إلى إيجاد أفضل صيغة ممكنة لحل مشكلة الحكم، وذلك يجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين، أو مضطرين لمسايرة إرادتهم على نحو منظم ومقنن، وتحويلها فعلياً لأجهزة ومؤسسات تنتخب انتخاباً حراً. يرتبط كل هذا بالقناعة والعمل بضرورة المشاركة السياسية بمعناها الواسع. (محمد الجابري، 1992). وتختلف الديمقراطية الحديثة عن الأخرى القديمة في كونها تهدف إلى تمكين الشعب من حكم نفسه من خلال أشكال متعددة من الاستقلالية؛ جماعية وجمعية وفردية، فالديمقراطية القديمة تعطي في الغالب تأكيداً قسرياً على الاستقلال الجماعي، إلا أنها لا تعترف بحقوق الإنسان العالمية والجمعية الثقافية والتمييز بين الدولة والمجتمع المدني. (Lakoff, 2001).

تركز المنظور الحداثي – طيلة مسار تطوره – على دعم وتعزيز العملية الديمقراطية المشاركة في تغيير النظام، في حين انصرف المناهضون للحداثة إلى

العوامل المشكلة للتغير في النظام السياسي. وعلى الرغم من إلقاء الضوء في عملية التطور بالأساس على التحول من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، فإن المداخل المعنية بالنخبة هي التي يعتمدون من خلالها على قيادة المجتمع بشكل رشيد، وهي التي تمتد على مدى متصل بدءاً بالمدخل التسلطي مروراً بالمدخل الوسيط – الانتقالي – وانتهاءً بالمدخل الليبرالي، ومثل هذه المداخل المختلفة تحلل وتوظف بفاعلية؛ سعياً لرصد أسباب الانهيار الديمقراطي، بل إيجاد محاولات لإصلاحه أيضاً (Schmitz, 2004).

في الوقت الذي تقدم فيه المداخل المبنية على القوة[2] Agency والبنيوية[3] Structural إجابات دلالية مهمة على إشكالية تغير النظام المحلي، يقدم المدخل عبر – القومي[4] فرصاً لعبور الفجوة بين القوة والبنية ولربط العلاقات الدولية، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية عبر القومية داخل تحليل مصادر تغير النظام المحلي ومساراته، وتمدنا القيم الدولية للحاكمية الديمقراطية وحقوق الإنسان ببنية فكرية كثيفة، من شأنها تشكيل أفكار النشطاء المحليين وعبر القوميين، واهتماماتهم. وعلى صعيد القوة، تتمثل وظيفة المنظمات غير الحكومية عبر القومية في كونها آليات نقل تنشر القيم الدولية داخل السياق المحلي، في ظل تميز خصائصهم وتمايزها، وآليات عملهم التي تعد مرتكزات ذات مغزى لتشكيل تغير في النظام. وتؤدي هذه الرؤية تعميق دراسة المجال البنائي وتحليله لتشمل قيماً عن طبيعة وسمات من شأنها تمييز الممارسات السياسية التي تلقى قبولاً، ويوضح الشكل (1) كيف تتفاعل العوامل عبر القومية والقيم الدولية مع العوامل المحلية في عملية التغيير الديمقراطي. (Schmitz, 2004).

(2) القوة: مجموعة من العناصر الملموسة Tangible التي لابد أن تتوافر في المؤسسة أو المنظمة التي تباشر نشاطاً يتصل بتقديم الخدمات وتحقيق التنمية.

(3) البنيوية: الكل المؤلف من مجموعة عناصر مترابطة، بحيث يكون كل عنصر تابعاً للعناصر الأخرى، ومتعلقاً بها، بهدف محاولة تفسير مجموع العناصر عن طريق فكرة البنيان، أي تقييم مؤسسات المجتمع المدني ككل – بوصفها وحدة متكاملة – As a whole.

(4) المدخل عبر القومي: وهو نتاج سياسة العولمة، الذي يتجاوز الحدود، ويسعى إلى إيجاد معايير وأهداف مشتركة في ظل عولمة قوانين مؤسسات المجتمع المدني، والاتجاه إلى بلورة مواثيق الشرف الأخلاقية العالمية Code of ethics، من بينها أخلاقيات المنظمات غير الحكومية.

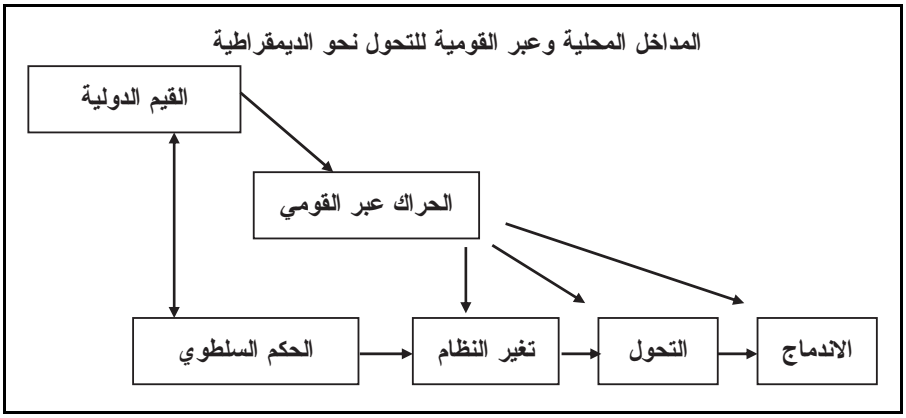

شكل (1) – الرؤية عبر القومية للتحول نحو الديمقراطية

وعلى المستوى العربي، يلاحظ اتفاق بعض الأنظمة على تأجيل الديمقراطية بمعناها الحقيقي، بحجة مجموعة من الذرائع، لعل أكثرها رواجاً عدم النضج السياسي للشعب أو بزعم حماية الوحدة الوطنية التي لا تتطلب دعماً للمسألة الديمقراطية، أو التذرع بتحقيق التنمية الاقتصادية؛ حيث إن خنق الحريات – من وجهة نظرهم – هو السبيل لتحقيق التنمية وتلبية حاجات الشعب المادية، كما يذهب البعض إلى استبعاد الديمقراطية من الأجندة لإمكان التعامل مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وأخيراً خصوصية بعض المجتمعات العربية، التي تجعل النخب الحاكمة مصرّة على ربط الخصوصية المحلية باستبعاد الديمقراطية. (عبد النور بن عنتر، 2004)، يمكن القول إنه لا مفر من انتقال الدول العربية من عالم الاستبداد إلى عالم الحرية والديمقراطية، ففي ظل العولمة وصعود المجتمع المدني دولياً، من الصعوبة على هذه الأنظمة أن تزيد حدة تسلطها مستقبلاً، دون أن يتسبب ذلك في رد فعل دولي تحت ضغط منظمات حقوق الإنسان العابرة للحدود، أو رد فعل محلي من قبل المجتمعات المؤهلة الأكثر وعياً واستنارة، وتعبر الاضطرابات التي شهدتها دول عربية في السنوات الأخيرة عن نقلة نوعية في علاقة المجتمع عامة ومؤسسات المجتمع المدني خاصةً بالسلطة؛ لأنها تشير إلى محاولة التخلص من الإذعان الاجتماعي المفروض قهرياً، وعن محاولة جادة من قبل المجتمع عن طريق مؤسساته – التي تعد بمنزلة قنواته الشرعية – لأن تسترد الحرية السياسية المنقوصة عافيتها. وعلى سبيل المثال واستناداً إلى زيادة مستوى التعليم وارتفاع مستوى الوعي بمفهوم المواطن، حقوقاً وواجبات، بدأت مسيرة

المرأة الكويتية تسعى لتعديل الوضع بما يتفق مع روح الدستور ونصوصه. ويتضح ذلك جلياً خلال الأعوام من 1971 إلى 1982؛ حيث قدمت النساء – عن طريق المنابر المختلفة – مجموعة من العرائض للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة، كما قامت العديد من المسيرات النسائية الاحتجاجية في الفترة بين عام 1992 وعام 1999م، احتجاجاً على استمرار حرمان المرأة من حقوقها السياسية، إضافة إلى عقد العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية لتسليط الضوء على القضية السياسية للمرأة من عام 1996 إلى 1999م (معصومة المبارك، 2004).

وفي إطار الإيمان الراسخ للقيادة السياسية بضرورة منح المرأة الكويتية كامل الحقوق السياسية في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، وتقدير دورها الحيوي المهم، الذي تضطلع به في بناء المجتمع والارتقاء به، وإصرارها المتواصل على ممارسة حقوقها السياسية أصدر صاحب السمو أمير البلاد قراراً أعلن في 16 مايو 1999 باتخاذ الخطوات اللازمة بما يسمح للمرأة بممارسة حقوقها السياسية؛ في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية. والجدير بالذكر أن هذا المرسوم تضمن تعديل المادة (1) من القانون رقم (35) لسنة 1962، حيث حذفت عبارة (من الذكور)، وأصبح نص المادة (1) بعد التعديل "لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب..." (خالد الشلال، 2005).

وبناءً على ذلك، يمكن القول: إن الديمقراطية تتوافر أينما تكوّنت مؤسسات المجتمع المدني من خلال المجموعات المشكّلة رأسياً Horizontally structured groups، وهي تلك المجموعات القائمة على تقديم الخدمات وتحقيق الرعاية الاجتماعية من منظور تنموي، كما أنها تمثل مجمل فئات المجتمع المختلفة وطبقاته – العليا والوسطى والدنيا – التي تعمل نسبة معينة منها على إيجاد حلول للانقسامات الاجتماعية ورأبها. ويعد المجتمع المدني ميداناً لتكوين المؤسسات المبنية على مجموعة من القيم العامة والأهداف المشتركة، وفي حين توجد أغراض لا حصر لها لمؤسساته، فإنها تتوحد جميعاً في اعتمادها على الثقة الرأسية في ظل التشبيك الرأسي والتبادلية؛ حيث تُضاعف الثقة من الجهود الفردية وتفسر المزيد من القوى المتنامية لهذه المؤسسات، في حين تمكن التبادلية من التعاون للحصول على مزايا مشتركة (Warren, 2004).

وتجدر الإشارة إلى عكسية العلاقة بين تحقيق الديمقراطية ودعم الفساد،

فالفساد يقوض ثقافة الديمقراطية، ويحد من تأثير الفعل الجمعي بل يحوله إلى مجرد أدوات تسهم في الحصول على النفع الخاص من ناحية، ويفقد الناس الثقة في مدى مصداقية القرارات العامة من ناحية أخرى، فغالباً ما يكونون متشككين فيما يتعلق بشأن الاتجاهات والرؤى العامة (Warren, 2004).

ثالثاً – البناء التشريعي:

على الرغم من وفرة الأدبيات ذات النزعة الدستورية في الفكر العربي، التي تطرح بحدة إشكالية حق المجتمع في تقرير مصيره، حيث تمنح معظم الدساتير العربية الأفراد والجماعات حقوقاً متساوية، فإنه ينبغي علينا أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية، وموجباته في معظم الدول تعطل مفعول هذه الدساتير. لقد أصبحت المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي سمة عامة لوضعية القوانين العربية، ويتضح أنه، مثلاً، فيما يخص "نصوص الدساتير والقوانين لم يعد المواطن العربي يأخذها مأخذ الجد، وإنما يتعامل معها باعتبارها محض شعارات براقة أكثر انتشاراً وأقل عائداً". (عبد الله ساعف، 1992). ومن ثم فإن أبعاد الضبط والتأطير والسيطرة على التوجهات السائدة في المجتمع بارزة على عدة مستويات، بما فيها مستوى التشريع الدستوري. وهكذا يبدو جلياً أن السلوك العام المتبع في المجال الحقوقي لا يسمح مطلقاً بإشاعة مناخ وفلسفة وعلاقات سياسية ومجتمعية تدفع بمؤسسات المجتمع المدني إلى الواجهة.

وعلى مستوى المجتمع الخليجي، يتحمل الإطار القانوني المنظم للعمل الأهلي مسؤولية سيادة أنماط العمل الأهلي القائم على الرعاية وتقديم الخدمات، ومن ثم فمتطلبات تغيير فلسفة العمل الأهلي وآلياته تتطلب تغييراً آخر يتوافق مع جملة التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية. ففي الوقت الذي قامت فيه الحكومات الخليجية بتغيير معظم القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية وبعض قوانين الحياة السياسية، فإن الملاحظ أنه لم يترافق مع ذلك تغيير القوانين المنظمة للنشاط الاجتماعي.

ويشير الواقع القانوني المنظم للعمل الأهلي في دول الخليج، إلى عدد من السمات، يمكن تناولها فيما يلي:

التمويل: تثير هذه القضية العديد من الإشكاليات المرتبطة بالعمل الأهلي، ليس في دول الخليج فقط، ولكن على مستوى العالم؛ فهي إلى جانب ما تثيره من مسألة

الاستقلالية عن الدولة والتدخل الأجنبي وعلاقته بأجندة العمل الأهلي على المستوى الوطني، فإنها تطرح أيضاً قدرة المؤسسات والمنظمات الأهلية على القيام بالمهام المنوطة بها وأداء دورها بعيداً عن الدولة. وهناك يمكن الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتساوى – كما هي الحالة في جميع البلدان العربية – في اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على التمويل الخارجي. وهنا يجب التنويه أيضاً إلى اعتماد معظم التكوينات المدنية الخليجية وخاصة الجمعيات الأهلية، على التمويل الحكومي، حيث تبلغ نسبته في المملكة العربية السعودية للمنظمات غير الحكومية نحو 80% من إجمالي المصروفات الملكية. وفي قطر بلغ الدعم في عام 2003 ما يقرب من مليون ريال لكل جمعية من الجمعيات البالغ عددها 44، وفي الإمارات قدمت الحكومة الاتحادية أكثر من 90 مليون درهم إعانات نقدية للجمعيات خلال الفترة من (1974–1993)؛ الأمر الذي يؤكد اعتماد الجمعيات الأهلية على التمويل الحكومي بدرجة كبيرة.

حرية الإشهار والتسجيل وحق الحل: لا تسمح جميع الأطر القانونية والتشريعية في دول الخليج بحرية التسجيل والإشهار للجمعيات الحكومية دون الرجوع إلى الجهات المختصة، في مقابل حرية الحكومة في اتخاذ القرارات الإدارية التي من شأنها تجميد هذه الجمعيات أو حلها، فيما عدا النقابات المهنية والعمالية التي تستوجب حكماً قضائياً، كما هي الحال في دولة الكويت.

طبيعة النشاط: يحدد الإطار القانوني في دول الخليج بعض أنماط أنشطة الجمعيات الأهلية، وهي يجب ألا تتجاوز في مجملها الجانب الاجتماعي الخدمي والرعائي. وهو ما يحد – بدوره – من قدرة المجتمع المدني الخليجي على القيام بدوره الثقافي والاقتصادي، ومن ثم يحد من فاعلية تنظيمات المجتمع المدني المختلفة.

بصورة عامة، يمكن القول: إن مجموعة القوانين المنظمة لعمل الجمعيات في بلدان الخليج تشكل حيزاً من القيود المفروضة على مجالات العمل، حيث إن الصيغ المطاطة التي تصاغ بها القوانين في معظم البلدان العربية تشكل عائقًا يمكن استخدامه من جانب الجهة الإدارية أو تجاوزه حيثما يتراءى لها. (علي أبو ليلة، 2005).

وعلى مستوى المجتمع المصري، يلاحظ أن البناء التشريعي المتعلق بتفعيل أدوار عمل مؤسسات المجتمع المدني وآلياته، يعد بمنزلة بناءً بيروقراطي عقيم؛

حيث تحاصر هذه المؤسسات بترسانة قانونية وتشريعية تجعل حركتها غير مرنة، مما يعوق إنجازها في ظل المتابعة والإشراف من قبل البيروقراطية الحكومية؛ الأمر الذي يؤدي إلى الحد من روح المبادرة والمشاركة الحقيقية، في الوقت الذي تترك مساحة واسعة من الحرية أمام مؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة، لإدراكها أن إنجازاتها في النهاية لصالح المجتمع الذي تتولى الدولة قيادته وتطويره.

لقد فرض المشرع المصري قيوداً غير معقولة على حرية الأفراد في تكوين الجمعيات وفرض الوصاية ورقابة الجهة الإدارية على جميع أوجه نشاطات الأفراد والحد من حريتهم في تكوين الجمعيات السلمية، وعلى الرغم من أن الدستور نص في المادة (55) على أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري، فإن المشرع في جميع التشريعات التي تنظم تكوين الجمعيات أهدر حق الأفراد وحريتهم في تكوين الجمعيات إلى حد المصادرة التامة" (عبد الله خليل، 2004).

ويلاحظ أن هناك صعوبة تحقيق الاستقلالية وحرية الحركة في ظل القانون "المصري" رقم 32 لعام 1964 والذي يمثل تدخلاً كبيرًا من قبل الحكومة، كذلك يلاحظ أن موقف الدولة من مؤسسات المجتمع المدني يتسم بالازدواجية؛ فمن جهة ترغب في تنشيط القطاع غير الحكومي، فعلى الرغم من التعديلات التي طرأت على قانون 32 المشار إليه في الثمانينيات والتسعينيات، فإنه لا يزال يحتوي على بنود تهدف إلى إحكام الرقابة والتقييد الحكومي على مجالات عمل هذه المؤسسات، ومن جهة ثانية يلاحظ في القانون رقم 84 لسنة 2002 أنه على الرغم من توفيره الشخصية الاعتبارية للمنظمة بمجرد قيدها، وفتحه لأبواب النشاط أمامها، فإنه اتجه – ما عدا ذلك – نحو فرض "الوصاية الأبوية" للحكومة على المنظمات، كما عقّد من بعض الإجراءات الإدارية حتى فيما يتعلق بتمتع المنظمات بإعفاءات ضريبية وجمركية، بالإضافة إلى إقراره حق الجهة الإدارية بالتدخل في قرارات المنظمة.

ويجب أن تكون كل من المنظمات غير الحكومية والدولة على وعي بحاجة كل منهما للآخر، فمع اختلاف أرقام القوانين، والاستبدال بقانون رقم 32 لعام 1964 الذي جاء لينسجم مع المناخ السياسي والأيديولوجي السائد في تلك الفترة التي يغلب فيها الدور الحكومي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، والقانون 153 لعام 1999 لعدم دستوريته بالإضافة إلى عدم اتساقه مع النسق الاجتماعي الاقتصادي الحالي القائم على المتغيرات العالمية وآليات السوق وإفساح الطريق لمؤسسات المجتمع

المدني – القانون رقم 84 لعام 2002، فإنه لا يعدو أن يكون سوى نسخة مكررة من القوانين السابقة للجمعيات؛ فالفلسفة واحدة وتتلخص في إحكام سيطرة الدولة على مجمل أنشطة العمل الأهلي من خلال إعطاء مزيد من الصلاحيات لجهة الإدارة في حل الجمعيات، الذي يعد في المقام الأول عملاً تطوعياً.

رابعاً- العلاقة بين المدني والسياسي:

على الرغم من أن المجتمع المدني والدولة ليسا مفهومين متقابلين، بل هما مفهومان متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في المناعة والتقدم من دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة تعمل على فرض القانون، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون مجتمع مدني يسندها، حتى لا تتحول إلى دولة معزولة تؤدي دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، وقد تنهار في نهاية المطاف فينهار معها المجتمع. (الحبيب الجنحاني، 1999)، إلا أن التدخل الصارم للدولة في تعيين حدود الفضاء المدني العام قد أنتج نماذج متعددة تكشف عن علاقات متباينة بين المدني والسياسي، وتتمثل في ثلاثة أنماط أساسية:

– **النمط الأول:** ينهض على الفصل الصارم بين المدني والسياسي، وتكمن أهميته في كونه التيار الرئيس للحياة المدنية العامة في مصر حتى الآن، وتتمثل القوة الدافعة الحقيقية لاستمراره في الخوف من السياسة والنظر إليها بشك واحتراس ليس بين المواطنين العاديين فحسب، بل القيادات المدنية العامة أيضاً، فالدولة لا يمكنها القضاء على النزعة الطبيعية لنشوء قيادات لنشاط النفع العام، بل لقد رحبت بهذا النمط من القيادات.

ويمكن إحالة خوف بعض القيادات المدنية من السياسة إلى جملة أسباب:

1 – العقوبات المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على القيام بعمل سياسي أو امتلاك آراء سياسية مستقلة أو معارضة.

2 – شيوع وعي مضاد يدين السياسة، ويحملها مسؤولية جميع أنواع التدهور التي لحقت بالبلاد، بما في ذلك المجالات المدنية.

3 – تجذر الشعور بالضعف المدني أمام جبروت السياسي، فالسياسة هي مجال الأقوياء ممن يتحملون المخاطرة.

4 – تجذر رؤية نفعية ومباشرة للعمل المدني العام، يكون من شأنها حماية المجال المدني من الصراعات.

– **النمط الثاني:** وهو السياسي الحكومي، ويحتل هذا النمط مكانة بارزة في فضاء المنظمات "غير الحكومية"، وترجع نشأته إلى أسباب شتى، أبرزها تلك السياسة التي أسستها ثورة يوليو، لتباشر الدولة عبر موظفيها السياسيين الكبار واحتياطيها من هؤلاء الموظفين في أثناء مرحلة التقاعد، تقديم خدمات أساسية ومهمة لحياة المواطنين، وذلك في مقابل عدم إبداء مواقف سياسية مستقلة.

– **النمط الثالث:** نمط المنظمات ذات الأفق السياسي (المستقل أو المراوغ أو المعارض). وهذا النمط هو الذي يوفر، في الوقت الحاضر، قناة اتصال بين المجتمع المدني المضطرب والمتنوع والهش من ناحية، والمجتمع السياسي المعطوب من ناحية أخرى. ويمثل العمل المدني إطاراً بديلاً للعمل الحزبي/ السياسي الذي نفضوا أيديهم منه وأعلنوا – ضمناً – عن إفلاسه، ولهذا يحتوي الموقف المدني لهؤلاء القادة والنشطاء – في أغلب الأحيان – على توتر عميق مع السياسة. (محمد السيد سعيد، 2004).

ويمكن القول في هذا الشق: إن المطلوب هو دولة قادرة على إتاحة حكم جيد، دولة قوية حيث تطبق القانون بصرامة وموضوعية، ومقيدة تلتزم حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تكوين رأس مال اجتماعي يقود إلى أداء حكومي أفضل وأكثر فاعلية يصب في قناتين أساسيتين. (Knack, W. B, 2002)؛ الأولى: هي أكثر أهمية، أنه يمكن أن يعرّض من مساحة المحاسبية الحكومية، مما يلزم الحكومة الاستجابة إلى المواطنين بشكل رسمي وموضوعي، والثانية: يذلل الاستجابة إلى الأولويات السياسية حينما يكون التجديد السياسي مطلوباً في مواجهة مجمل التحديات والأزمات.

خامساً – إتاحة المشاركة وتطوير الوعي الاجتماعي:

تعد المشاركة الشعبية مقدمة ضرورية وأساسية لتطوير وتطبيق التنمية النابعة من الداخل – داخل المجتمع – والتي تتلاءم على نحو مناسب مع الاحتياجات والطموحات الحقيقية للبشر ومع السياق الخاص بكل مجتمع. وتتركز شروط تحقيق المشاركة وتفعيلها إيجابياً من خلال المداخل الجماعية التي تمتد إلى كثير من القطاعات الاجتماعية، وينبغي أن تتنوع هذه المداخل وفقاً للسمات الخاصة بكل مجتمع، وتؤدي في مجملها إلى صياغة برامج عمل اجتماعية أصيلة تقتضي

خيارات سياسية أساسية. وبالإضافة إلى الإرادة السياسية التي تمثل جزءاً من الدولة، فإن السبل القانونية، والنظم الاجتماعية الملائمة تكمل عمل الإجراءات الإدارية والبرلمانية التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار حاجة المشاركين أنفسهم لبعض القدرات التي يستلزم استيفاؤها؛ كالحصول على التعليم ومحو الأمية والاستدامة على إيجاد قنوات اتصال وتوفير المعلومات وتوعية الراشدين والتعليم مدى الحياة.. فالوسائل التي يتم توظيفها لبناء القدرات[5] الفردية، والدوافع، والسلوك المشارك، ينبغي أن يوجهها مدخل دينامي يهدف إلى مساعدة الأفراد والمجتمعات على صياغة قضاياهم وإيجاد حلول لها، ويجب أن يبزغ هدف التعليم وتزداد حرية الإنسان المصحوبة في الوقت نفسه بتضامنه مع الأعضاء الآخرين لمجتمعه. (Tri, 1986).

أكد الباحثون من مختلف الأنظمة كثيراً أهمية الارتباط بالحياة العامة – عبر المشاركة في التصويت والتطوع والانخراط في المشروعات الاجتماعية، إضافة إلى الشؤون المدنية الأخرى – وذلك وصولاً إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي صحي. ووفقاً لذلك، بذلت الجهود سعياً لتحديد هوية العوامل المؤدية إلى زيادة المشاركة السياسية وتفعيل الارتباط بالأنشطة المدنية (Kwak & Shah, 2004). تجدر الإشارة إلى أهمية توافر الثقة العامة بوصفها حافزاً مدنياً، يؤدي بشكل مباشر إلى المشاركة في شؤون المجتمع، فالثقة يمكن توظيفها عاملاً مساهماً في تقوية الروابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة المدنية؛ فالأفراد الذين يضعون ثقة أكبر في الآخرين يكونون أكثر رغبة في الاستجابة إلى المعلومات الحاشدة للأفراد وقبول رهانات التعبئة في الحياة المدنية؛ إذ إن اتجاهات الثقة تقود إلى مزيد من الارتباط والتواصل المجتمعي، منذ أن أدى فقدان الثقة والارتياب الجمعي إلى الانسحاب الاجتماعي وتآكل الروابط المجتمعية. ومجمل القول: إنه من المتوقع أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني على أساس الارتباط المدني، ولكن سيتصاعد تأثيرها في المشاركة بجهود الفعل الجمعي في حال إيمانها بكون الأفراد جديرين بالثقة (Kwak, & Shah, 2004).

ومحلياً لا تتطلب المشاركة مجرد مواطنين حاصلين على الحد الأدنى من

(5) تشير عملية بناء القدرات إلى "عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء مؤسسات المجتمع المدني في علاقاتها برسالتها وأهدافها، وفي علاقتها بالإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي توجد فيه، وفي توظيف مواردها بما يوفر لها الاستدامة ".

التعليم، ولكنها تدعو أيضاً إلى برنامج خاص للتدريب بالنسبة لهؤلاء الذين هم في مواقع المسؤولية في المجالات الفنية والإدارية المتاحة في المؤسسات المدنية. كما أنها، علاوة على لذلك، تستلزم تحقيق امتيازات واكتساب مهارات، وتعرف عوامل إحداث الديمقراطية التي تعتبر عملية تعليمية، وبشكل عام يقتضي التعهد بالمشاركة إجراء تغيير حقيقي في الاتجاهات على مختلف المستويات؛ لأنها تتضمن بشكل جوهري إعادة صياغة العلاقات الإنسانية والاجتماعية (Tri,1986).

وبعيداً عن نموذج " انتظار الثورة الشعبية " التي من شأنه تحقيق الممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعلية، فإن البديل لهذا النموذج هو معركة فكرية شجاعة ومتواصلة – فضلاً عن الرغبة الشعبية للجماهير النابعة من أنفسهم – تخوضها نخبة مثقفة راغبة في الاضطلاع بمسؤولية الاشتباك في معركة متواصلة من أجل الديمقراطية، ومن أجل توجهات جديدة تعيد بناء مجتمع خرّب بصورة منهجية وعشوائية في الوقت نفسه. ويقوم هذا النموذج على القيام بمعركة " فكرية " وسياسية متواصلة ينادى من خلالها – وعبر فسحة من الزمن – بفعاليات كامنة في الفضاء المشترك بين الدولة والمجتمع المدني (الأحزاب، النقابات، النقابات غير الحكومية، الشخصيات العامة... إلخ) لحسم الصراع لمصلحة نموذج فكري دون آخر. ومن هذا المنظور فإن الصراع سيدور، وقد يحسم على المستويين الأخلاقي والفكري السياسي، وليس على مستوى القوة (محمد سعيد، 2006).

سادساً – قضية التمويل:

يعد التمويل من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني، فعليه يتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذي تستهدفه، وتتعاظم هذه الأهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل هذه المؤسسات التي تتسم بالمرونة والتغير وتأثرها بالمناخ السياسي والاجتماعي للبلاد، فضلاً عما يمثله التمويل من مساهمة كبيرة في القيمة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني كله؛ فهو يمثل القيم المالية والعينية التي تدخل إلى موازنتها لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها، والتي تشمل بعض الأنشطة التي تسهم بدورها في عملية التمويل المستمرة.

وعلى الرغم من اعتماد التمويل محلياً على ثلاثة مصادر رئيسية، هي: المصادر الذاتية المتمثلة في اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات وعائد

المنتجات والخدمات والحملات الخيرية.. والمصادر الحكومية التي ترتكز على الإعانات التي يقررها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقاً للنظم والقواعد التي يضعها.. ومصادر التمويل الأجنبية التي تشمل كل ما تحصل عليه المؤسسات المدنية من معونات نقدية أو عينية من جهات أجنبية، سواء كانت دولاً أو منظمات دولية، فإن مؤسسات المجتمع المدني في مصر تعاني نقصاً في التمويل، كما أن هناك عدم تكافؤ في فرص الحصول على التبرعات والهبات. (أيمن عبد الوهاب، 1999).

وانطلاقاً مما سبق، فإن إشكالية التمويل تستلزم تيسير الإجراءات الداعية لحصول المنظمات على إعانات خارجية – ما دامت لا تشكل تهديداً – لا أن تكون عقبة أمامها تحت دعاوى الاعتبارات الأمنية، فالتعميم في الإجراءات والقوانين في هذا السياق يكون نوعاً من الإهدار للفرص القائمة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من المهم تطوير فعّاليات هذه المنظمات، ومن ثم، فإن بناء القدرات يتطلب تحقيق أكبر قدر من المحاسبية والشفافية التي تؤهل هذه المؤسسات للقيام بالمهام الآتية:

– التدريب على الإدارة المالية الفاعلة لصالح المؤسسات.

– ممارسة العمل الجماعي بين مجالس الإدارات والمؤسسات.

– تطوير البناء الإداري والمؤسسي للمنظمات.

– العمل على تطوير مهارات تنمية الموارد المالية وتدبيرها Fund Raising محلياً ودولياً. (أماني قنديل، 1997).

– دعوة المنظمات المالية الإقليمية والدولية لدعم مشاريع المؤسسات المدنية الإنتاجية والاقتصادية.

– إنشاء صندوق قومي لدعم العمل المدني من موارد حكومية ومن المؤسسات المانحة والقطاع الخاص. (عبد الغفار شكر، 2005).

سابعاً – البحث والتطوير وتوافر نظام دقيق للمعلومات:

مما لا شك فيه أنه إذا غابت الإحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع المدني، ومؤسساته، يصبح من الصعب انطلاق القطاع الثالث نحو مستقبل أفضل. وقد تبين قصور نظام المعلومات وغياب تصنيف دولي أو

إقليمي موحد للمنظمات التي يضمها هذا القطاع؛ مما يخلق صعوبات كثيرة في محاولة تقييم أداء القطاع. (أماني قنديل، 1994: 99).

وعليه ينبغي أن يتوافر نظام دقيق للمعلومات عن كل ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني؛ من حيث الأهداف والحجم والتصنيف ومدى التطور، يتضمن كذلك رصداً للأوضاع التنموية في المجتمع وتتبع مساراتها والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف السياسات والبرامج والمشروعات التنموية... إلخ، حيث إن الوقوف على سمات التطور وخصائصه في كل مرحلة – من خلال وجود قاعدة بيانات Data Base – سيمكن مثل هذه المؤسسات في المجتمع المصري من الانطلاق إلى مستقبل أفضل؛ حيث سيتم تخطيط إستراتيجيات مسبقة – Apriori – قائمة على أدوات متسقة مع المرحلة القادمة وتعيين إجراءات منهجية لتنفيذ هذه الإستراتيجيات من واقع البيانات.

وإضافة إلى ما سبق، فإن الحاجة ماسة إلى إصدار تقرير عربي جماعي يرصد مجمل التغيرات الطارئة على مؤسسات المجتمع المدني، والمشكلات التي تحول دون تحقيقها أهدافها مرحلياً، ومن ثم تحديد أولويات العمل والفئات التي ينبغي استهدافها، كذلك بحث المستجدات الاجتماعية على الساحة الدولية وتقويمها، وتعرف مجمل التطورات التي لحقت بالمفاهيم والسياسات والمؤشرات في كل من الجانب المدني والآخر التنموي، وتحديد رؤية عربية تجاهها في ضوء الخصوصية الثقافية والاحتياجات الفعلية للمجتمع العربي. كما يجب الاهتمام بالبحوث القطرية والمشتركة ذات التوجهات العملية والتطبيقية، مع تركيز خاص على بحوث متابعة مشروعات عمل مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها، ومن ثم تقويمها، واستخلاص الدروس لتطويرها مع نشر نتائجها وتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها عند تنفيذ برامج ومشروعات جديدة. وأخيراً إخضاع التشريعات القطرية الخاصة بتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني – المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية – لدراسة دورية حتى يمكن تطويرها، بما يرفع من كفاءتها وتنظيم عملها ومواكبة المستجدات القطرية والعربية والدولية في حدود خصوصيات المجتمع العربي عموماً والمصري خصوصاً. (جامعة الدول العربي، 2005).

ثامناً – الشراكة بين مختلف القطاعات:

تصاعدت أهمية الشراكة – مفهوماً وممارسة – خلال العقد الأخير من القرن العشرين وفي مطلع الألفية، ثم اكتسبت أهمية خاصة في إطار الخطاب التنموي، وذلك على المستويين العالمي والإقليمي.

– تهدف الشراكة الحقيقية والمتكافئة بين القطاعات الثلاثة – الحكومي والخاص وشبه الحكومي – إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية للمواطن، التي تقع في قلب عملية التنمية البشرية (التعليم، الصحة، مكافحة الفقر)، كما أن الشراكة لابد أن ترتبط بعملية الإسهام في بناء قدرات المجتمع المدني، وفي نموذج التعليم مثلاً ارتبطت بعملية بناء قدرات جهات وأطراف حكومية، وأخيراً ضرورة توثيق الخبرات والأنشطة والمشروعات، وتقويمها، وهي تعد على درجة كبيرة من الأهمية، سعياً إلى تطوير ممارسات مفهوم الشراكة وتحقيق أقصى فائدة ممكنة. (أماني قنديل، 2004).

– وجوب الاستناد إلى شراكة إيجابية بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني تبنى على عدة أسس، أولاً: الرغبة في التغيير والإيجاد المسبق لإستراتيجية تمكن من تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية؛ حيث يتزايد تفعيل الخدمات والمشروعات التي تخدم هذا الاتجاه من خلال اعتماد كل قطاع على قدراته وإمكاناته ومزاياه النسبية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، ثانياً: تعميق الحراك الاجتماعي ودعم رأس المال الاجتماعي من خلال التقويم المستمر لفئات المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات ونوعية الحياة، ثالثاً: توجيه الانتباه إلى المزيد من الفهم والثقة المتبادلين؛ مما يؤدي إلى تحسين الرغبة في الشراكة بين مجمل الأطراف على مختلف المستويات، رابعا: مشاركة المانحين من خلال التخطيط الجيد والوعي في التعامل مع الجهات المانحة والفهم والثقة بين مختلف القطاعات (Brinkerhoff, 2002).

استخلاصات عامة:

1– إذا كانت العولمة أمراً واقعاً لا مناص منه على مستوى العالم، فإن علينا التعامل معه وتوظيفه لخدمة قضايا مجتمعنا، فعلى الرغم من سلبيات العولمة – التي لا ترغم الفرد على حتمية اختيارها أو السير على ركاب نظام معين – فإن آلياتها هي التي أتاحت تعرف كنه ما يجري من أحداث ورصد أوضاع المؤسسات

الداخلية بشكل عام، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص، في ظل توافر المعرفة والبيانات ذات الصلة، وتقويم الأدوار وآليات عمل كل قطاع على حدة بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان الأخرى، مما حدا بمؤسسات المجتمع المدني من خلال هذه المتغيرات المحيطة إلى أن تعيد تعريف نفسها وتحديد أهدافها وإعادة صياغة أدوارها وآليات عملها – الذي لا يزال محصوراً إلى حد كبير في دورها الخدمي الرعائي – من خلال رؤية تنموية شاملة لا تنظر إلى دورها باعتباره دوراً جزئياً مساعداً على المستويات المحلية، إنما تنظر إليها على أنها وسائط اجتماعية فاعلة للمشاركة في التنمية.

2 – تتعلق قضية الحاكمية بشكل وثيق بالتغيرات المؤسسية، التي تتضمن: تعدد القيم المؤسسية، التوجه نحو سياسات التكيف الهيكلي، زيادة اعتمادية الدولة على مؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. وتشكل مجمل هذه المتغيرات أيضاً تغيراً مهماً في نوعية السلطة التي تمارسها الحكومة على القوى التي تعتمد عليها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما تعكس تحولاً من أشكال السيطرة المباشرة إلى أخرى غير مباشرة؛ حيث تحولت الحكومة من موقف المراقبة والتحكم في المجتمع إلى الموقف الذي تتسم به العلاقة بين القوى الحكومية والخاصة وغير الحكومية بالاستقلال الذي يمكن الحكومة من إدارة شؤونها معهم، باعتبارها الأولى بين الأنداد First among equals. (Robinson, & Hewitt, 2000).

وهذا لن يتأتى وفقاً لرؤية مراد وهبة (مراد وهبة، 2006) إلا من خلال تحقق رباعية الديمقراطية، المكونة من: "العلمانية والعقد الاجتماعي والتنوير والليبرالية"، لكي يحدث تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمع المصري.

3 – ينظم متصل "الثقة – الشك" العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني بكل من الدولة والقطاع الخاص؛ إذ تنظر الدولة إلى تلك المؤسسات باعتبار أن جهودها تساعد في التعامل مع بعض المشكلات المجتمعية، لكنها تشك في جهودها المتعلقة ببناء الوعي بالمشاركة والديمقراطية، ثم إن خدماتها تجعل الجماهير أكثر التفاتاً إليها، مما يؤدي إلى عدم إلقاء الضوء على الدولة وانسحابه على مثل هذه المؤسسات، فضلاً عن أن جهودها ونجاحاتها تبرز عجز الدولة وتخلف بيروقراطيتها. وينظر القطاع الخاص إلى هذه المؤسسات باعتبار أن جهودها تعمل على رفع المستوى المعيشي للبشر في المجتمع، بما يجعل في مقدورهم استهلاك

منتجاته، غير أنه يراقب أدوارها التنموية بنوع من الريبة؛ لكونها تسعى إلى تقديم منتجين جدد لبعض السلع والخدمات – الملائمة في الجودة والسعر – مما يجعلها طرفاً منافساً في بعض الأحيان. (علي أبو ليلة، 2002).

4 – من الأرجح أن يكون تخفيف وطأة الدولة والإدارة على القطاع الأهلي أهم الإصلاحات المطلوبة؛ مما يعني – على سبيل المثال – التحول من نظام "التصريح" إلى نظام "الإشهار"، وأن تتم رقابة الدولة على المنظمات – لتجنب التجاوزات – بعد تأسيس المنظمة، ومن شأن هذا الإصلاح أن يعطي صورة صحيحة من إرادة المجتمع المدني وليس صورة محورة بفعل الاختيار الإداري administrative Selection، قد تؤدي هذه المسألة الأساسية إلى إعادة النظر في الطابع "شبه الإداري" للمنظمات العربية وإلى انفتاحها على مختلف أشكال المشاركة الاجتماعية "من أسفل" لتنمية إمكاناتها Potentialités، ومن ناحية أخرى من القاعدة العريضة من الجماهير يؤدي تفاعل المنظمات غير الحكومية مع القطاعات الاجتماعية المرتبطة بأنشطة كل منها إلى تصحيح الأخطاء في الأداء الداخلي، ولا سيما إلى مزيد من الديمقراطية، وبذلك يصبح تقسيم مجال العمل الأهلي بين منظمات "دفاعية" ومنظمات "خدمات" أكثر مرونة. (سارة بن نفيسة، 2004).

5 – تجدر الإشارة إلى إمكانية قيام مؤسسات المجتمع المدني – وبخاصة المنظمات غير الحكومية – بدور بارز في التعامل مع قضايا التعليم والصحة، وذلك لما تتمتع به من القدرة على الوفاء بالاحتياجات على المستوى المحلي، وإمكان تعبئة الموارد الخاصة، وكذلك التركيز على بناء القدرات والاستمرارية على المستوى المحلي، وأخيراً الاعتماد على الاتصالات غير الرسمية والدور المحلي اللامركزي في اتخاذ القرارات. (Honadle, & Jerry, 1985).

ومن ثم يتطلب تحقيق هذا الدور توافر عدة عوامل، أبرزها:

– **الخدمات**: ضمان خدمات تعليمية وصحية ذات جودة مناسبة، وأن تكون مصممة وفق احتياجات المستفيدين ومتطلباتهم.

– **القائمون بالعمل**: وجوب جذب العمالة في مجالات التعليم والصحة، ورفع مستوى تدريبهم وقدراتهم، إضافة إلى تهيئة مناخ ملائم ومحفز لبقاء هذه العناصر.

– **القيادة**: ينبغي أن تتوافر لديها عناصر الكفاءة والفعالية، وتشجيع قيم المبادأة والابتكار والذي يعد جوهر العمل المدني.

– **الإدارة:** ضرورة وضع أولويات للأنشطة وخطط بديلة، وألا يغيب عن رؤيتها الأهداف الرئيسة وليست الفرعية، وأن تكون داعمة للتنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

– **الاتصالات:** ضمان الاتصالات الفعالة داخلياً وخارجياً، التي من شأنها تحقيق الأهداف والأنشطة والمشروعات المتعلقة بالمنظمات.

– **التمويل:** أهمية وضع أولويات للتمويل، واتباع إستراتيجيات غير تقليدية لتوفير مصادر تمويل كافية ومستمرة.

– **التعاون:** تحسين أداء فريق العمل على المستوى الداخلي فيما بين أعضاء المنظمة ومع أفراد المنظمات الأخرى بعضها مع بعض.

– **البيانات والمعلومات:** وجوب الحصول على بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، لتقويم الاحتياجات ووضع سياسة لذلك لرفع كفاءة الخدمات، إضافة إلى ضرورة توزيع البيانات على كل من يحتاج إليها من أفراد ومؤسسات لأداء مهامهم.

تأكيد قيمة الدافعية يقودنا إلى تحديد المبادئ الأصلية للحاجة إلى المحفزات الفاعلة؛ مما يحدد طبيعة العلاقات السائدة داخل القوى وفيما بينها وبين فئاتها المستهدفة، حيث إن القضية الرئيسة ليست في طبيعة ما يتسلمه الأفراد فقط، ولكن في الطريقة التي تجعلهم يحاسبون على أدائهم أيضاً. فالنظم المحاسبية والحوافز ينبغي أن تختلف استجابة للظروف والاحتياجات المختلفة في جانب العمليات، والوظائف، والقيم والتوقعات الاجتماعية والثقافية. وتعمل المحاسبية بشكل أفضل عندما تعتمد المكافآت بشكل مباشر على جودة الخدمة المقدمة، وتحدث الإخفاقات عندما لا تكون ثمة علاقة مباشرة بين المكافآت والخدمات. (Robinson & Hewitt, 2000).

6 – تتزايد الرغبة والميل إلى المشاركة السياسية مع التحضر ونمو وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم (أي مع عملية التعبئة الاجتماعية)، وذلك كله في ظل دعم الحكومة لدور وآليات عمل مؤسسات المجتمع المدني والشراكة معها في وسائل تحقيق هذه المشاركة. ويمكن تصور أربعة أنماط لردود فعل الحكومة الحزبية للمطالب المتعلقة بالمشاركة، وهي:

– **القمع:** فوجود الأحزاب السياسية لا يضمن – في حد ذاته – ترحيب النخبة الحاكمة بمطالب المشاركة. فقد تعمد الصفوة إلى قمع هذه المطالب إذا رأت فيها

تهديداً لوجودها وسلطتها، أو إذا كانت صادرة عن جماعات تعدها معادية للنظام السياسي.

– **التعبئة:** فنظم الحزب الواحد تشجع المشاركة السياسية؛ بمعنى التعبئة الجماهيرية، وليس بمعنى الإسهام في وضع السياسات العامة. ففي هذه النظم تسعى القيادة السياسية إلى حشد الجماهير خلف النظام السياسي ليس غير.

القبول المقيد: فقد تسمح السلطة السياسية للقوى الاجتماعية المختلفة بأن تنظم أحزابها الخاصة بها مع تقييد مشاركتها في العملية السياسية، كالسماح للمجموعات العرقية واللغوية والدينية بالتنظيم الحزبي دون تمكينها من الوصول إلى السلطة.

– **القبول التام:** وهنا تستجيب الصفوة الحاكمة للجماعات التي تطالب بالمشاركة سواء بمنحها هذا الحق عن طريق الأحزاب الموجودة بالفعل، أو عن طريق تكوين أحزاب جديدة. ويبدو أن ذلك هو النمط الشائع في النظم الديمقراطية الغربية. (كمال المنوفي، 1987).

المراجع:

أماني قنديل (1994). **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية.** القاهرة: دار المستقبل العربي.

أماني قنديل (1997). **تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية العربية: دراسة لواقع ومستقبل تدريب الجمعيات في العالم العربي.** القاهرة: دار المستقبل العربي.

أماني قنديل (2004) الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني: بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة والتنمية. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

أيمن عبد الوهاب (1999). **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في مصر.** القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

جامعة الدول العربية (2005). **ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية.** القاهرة: جامعة الدول العربية.

الحبيب الجنحاني (1999) المجتمع المدني بين النظرية والممارسة: **عالم الفكر**، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

خالد أحمد الشلال (2005). توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية – دراسة استشرافية – **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية** (236). الكويت: مجلس النشر العلمي.

سارة بن نفيسة (2004). المنظمات غير الحكومية والمحكومية في العالم العربي الرهان

الديمقراطي: المنظمات الأهلية العربية والمحكومية قضايا وإشكاليات وحالات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

السيد يسين (2004) الحوار العالمي في ضوء أفكار الفيلسوف الجماعي. القاهرة: **جريدة الأهرام.**

السيد يسين (2006). التحليل الثقافي لأسس الديمقراطية. القاهرة: **جريدة الأهرام.**

عبد الغفار شكر (2005). **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**. سلسلة العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الله خليل (2004). **الحقوق المدنية والسياسية في التشريع المصري من أين تبدأ المصادرة.. وكيف نبدأ الإصلاح**. القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: 353.

عبد الله ساعف (1992). المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي: في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد النور بن عنتر (2004). إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي: **سلسلة كتب المستقبل العربي**، عدد (30). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي أبو ليلة (2002). **دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

علي أبو ليلة (2005). **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

كمال المنوفي (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

محمد الجابري (1992). وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد سعيد (2004). ثقافة العلاقة بين المدني والسياسي في المنظمات غير الحكومية: المنظمات الأهلية العربية والمحكومية قضايا وإشكاليات وحالات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

محمد سعيد (2006). النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر: **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (11): 49.

محمود عبد الفضيل (1999). التحديات الجديدة أمام إعمال الحق في التنمية في الإطار العربي: الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

مراد وهبة (2006/5/12). دور التنوير في التحول الديمقراطي: مؤتمر دور التنوير في التحول الديمقراطي. القاهرة: مؤسسة كونراد إديناور.

معصومة المبارك (2004). المرأة الكويتية ومسيرة الدفاع عن حقوقها السياسية: الملتقى الإعلامي الكويتي. القاهرة: 9 – 10.

Ackerman, J (2004). Co-Governance toward accountability: Beyond "Exit" and "Voice" *Magazine of World development*, 32, (3), Great Britain: © 2003 Elsevier Ltd.

Brikerhoff, J. (2002). Understanding government- NGO partnership and its potential to improve Public Sevrices. Cairo: Faculty of Economics and Political Science.

Knack, S. (2002). Social capital and quality of government. *American Journal of Political Science*, Washington D.C: The Midwest Political Science Association.

Kwak, N. & Shah, D. (2004). Connceting, Trusting and Participating: The direct and interactive effects of Social Associations. *Political Research Quarterly*, 57, (4), U. S. A: University of Utah.

Lakoff, S. (2001). *Democracy: Encyclopedia of nationalism: Fundamental themes*, Vol. 1. San Diego. San Francisco. New York: Academic Press.

Robinson, D. & Hewitt. T. (2000). *Managing development: Understandign inter-organizational relations*. London. Thousand Qaks. New Delhi: Sage Publications in association with the open University.

Schmitz, P. (2004). Domestic and transnational perspectives on democratizition. *Journal of International Studies Review*, 6. (3), USA: Blackwell Publishing.

Stubbs, P. (2003). International non-state actors and social development policy: *Journal of Global Social Policy*. London and New Delhi: Sage Publications.

The World Bank, (2003). World development report 2004: Making services work for poor people. Washingtion D.C: A Copublication of the World Bank and Oxford University Press.

Tri, H. (1986). *Popular participation in development: The problems, the conditions for its implementation and the fields of competence of Unesco*. United Kingdom: UNESCO.

Warren, M. (2004). What does corruption mean in a democracy?: *American Journal of Political Science*, 48, (2), USA: The Midwest Political science association.

قـدم في: يناير 2007
أجيز في: أكتوبر 2007

Constituencies of the Arab Civil Society's Effectiveness: Focusing on the Egyptian Case

Nevine Z. Amin*

This paper tackles the topic of the constituents of civil society for working out sustained human development. It focuses on the main pillars by means of which civil society can involve its entire institutions in the realization of a priceless goal, namely multi-dimensional human development aiming at widening the individual's range of options, potential and opportunities. These pillars are:

1. Developing commitment to strategic vision and scientific planning due to their being the essential drivers for sustained human development among all sectors.

2. Maintaining a healthy and appropriate democratic climate aiming at the empowerment of the nation in self-autonomy in a range of forms of independence, within the framework of methods that are based mainly on agency power, structural power and trans-national power.

3. Providing legislative construction and ensuring the consistency of constitutional texts, in addition to maintaining the actual and fair execution of laws and legislative systems.

4. Promotion of the relationship between the civil and the political. Such a dimension tackles several patterns and modes of the mentioned relations, indicating the necessity of maintaining an able state that guarantees the provision of good governance, as well as the investment of positive social capital.

(*) Dept of Sociology, Education Faculty, Ain Shams university, Egypt.

5. Making available all types of participation, and promoting the level of social awareness.

6. The issue of financing that is dependent on the bulk, urgency, variety and level of the activity, as well as its impact on the target society. Due stress is placed on the reality that there is no equality regarding available donations and grants.

7. Researching and developing reliable and accurate information systems.

To conclude, active partnership and co-ordination among the different efforts of both the public sector, private sector and non-governmental institutions, that is based on a number of bases including the desire for change, deepening and consolidating social activity, and partnerships that are based on the values of mutual respect, understanding and trust. To sum up, this paper suggests a number of general results and findings which highlight the vision and analysis of issues related to international variables and changes.

Key words: Civil society, Human development, Sustained development, Strategic vision, Democracy, Social capital, Participation, Partnership.